الباب الثاني
الإلهيات

الفصل الأول
وجود الله

- قضية الألوهية .
- فطرية التدين .
- أدلة وجود الله .

أولاً: قضية الألوهية:

شغلت قضية الألوهية فكر الإنسان منذ أن وجد على ظهر البسيطة، فكل المجتمعات الإنسانية المتحضرة والمتخلفة حاولت الكشف عن هذا الموضوع، والوصول إلى نتائج سواءً كانت إيجابية أم سلبية.

وكان إنكار وجود الله من بين الآراء الشاذة، وقد وجد في الجزيرة العربية قبل الإسلام، فهناك من ينكر الألوهية من بين القرشيين وغيرهم، وهم القائلون: بالطبع المحيي والدهر المفني. وأخبر عنهم القرآن الكريم بقوله: ﴿ وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾[1].

وقد انتقلت هذه العقيدة إلى البيئة العربية من بلاد فارس. ويذكر «دي بور»[2] أن هذا المذهب صار في عهد «يزدجرد» الثاني من الدولة «الساسانية» (438 ـ 457م) ديناً ظاهراً يجاهر الناس به، كما نال إعجاب جانب من أهل النظر الفلسفي، وتبوأ مكاناً بارزاً في الأدب الفارسي، (لارتباطه بعقائدهم الوثنية) وواجهه متكلمو الإسلام وفلاسفتهم مواجهة حازمة. وهؤلاء الذين يسميهم «الشهرستاني» معطلة العرب، إذ لم تهدهم عقولهم إلى الإقرار بالخالق، والدار الآخرة، فكأنهم عطلوها ولم ينتفعوا بها[3].

---

(1) الآية 24 من سورة الجاثية.

(2) تاريخ الفلسفة في الإسلام ص 15. نقله إلى العربية وعلق عليه: الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة. الطبعة الرابعة. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1337هـ 1957م.

(3) الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، جـ 3، ص 257، صححه وعلق عليه: أحمد فهمي محمد. الطبعة الأولى 1368هـ 1949م. مطبعة حجازي بالقاهرة. الناشر: محمود توفيق. مكتبة الحسين التجارية.

وكان في البيئة التي فتحها المسلمون أيضاً «السمنية» قيل: إنهم كالدهرية ينكرون وجود الله أصلاً، وقيل: كانوا يقولون بقدم العالم. يقول عنهم «ابن النديم»[1]: على مذهبهم أكثر ما وراء النهر قبل الإسلام. وكانت رسالات السماء تترى الواحدة تلو الأخرى كلما قدم العهد، وجهل الناس، وضلوا الطريق. فكان الخالق يرسل إليهم من يرشدهم إلى سواء السبيل، حتى إذا اكتمل العقل البشري، وبدأ التقارب بين الشعوب والأمم المختلفة، وصار الاتصال بينها أمراً ممكناً. جاء دين الفطرة، يخاطب العقل، ويوجه الحديث إلى أهل العلم والمعرفة، يدعوهم إلى النظر المتعمق، والتدبر في الآيات التي تكاد تنطق بخالقها ومبدعها ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥ ﴾[2]. تلك الآيات القائمة على نظام بديع عجيب ترتبط فيه الأسباب بمسبباتها والنتائج بمقدماتها.

---

(1) انظر: الفهرست ص 484. المكتبة التجارية الكبرى، بمصر.

(2) الآية 7 من سورة السجدة.

ثانياً: فطرية التدين:

جاء الإسلام ليكمل جانباً مهماً في حياة البشرية جمعاء: فالإنسان مركب من مادة وروح. فهو محتاج إلى إشباع الجانب الروحي والمادي على حد سواء، وبقدر نجاحه في تحقيق هذه المعادلة تكون سعادته، لذلك لم تخل أمة من الأمم - في القديم والحديث - من فكرة التدين. فقد أثبتت الرحلات التي خرجت من أوروبا في القرن الثامن عشر أن الغريزة الدينية أقدم في المجتمعات الإنسانية - رغم تفاوتها في مدارج الرقي، ودركات الهمجية - من كل حضارة مادية. على عكس ما كان يزعمه بعض الكتاب الذين مهدوا للثورة الفرنسية، حين اعتبروا فكرة التدين طارئة على المجتمعات البشرية[1]. وأصبح الخلاف دائراً حول الكيفية التي انتشر بها الدين بين أفراد المجتمع الإنساني. وقد انقسم الباحثون في هذا المجال إلى قسمين:

1 - قسم يذهب إلى أن الدين بدأ في صورة الخرافة والوثنية، وأن الإنسان أخذ يترقى في تدينه، حتى وصل إلى مرحلة التوحيد والكمال كما تدرج نحو الكمال والرقي في العلوم والصناعات. وهذا الاتجاه نادى به أنصار مذهب «التطور والرقي» الذي ساد أوربا في القرن التاسع عشر.

2 - وقسم آخر يقرر بالطرق العلمية بطلان النظرية السابقة، ويثبت أن عقيدة التوحيد هي أقدم ديانة ظهرت بين البشر، بدليل أنها لم تخل منها أمة من الأمم قديماً وحديثاً. ومن هنا فإن الوثنيات أعراض طارئة، وأمراض تصيب بعض المجتمعات لطول الأمد، أو الإسراف في الحضارة المادية.

---

(1) انظر: كتاب «الدين» للدكتور محمد عبدالله دراز. ص 80 وما بعدها. مطابع دار القلم. الكويت. الطبعة الثانية 1390هـ-1970م. الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع. بيروت.

وهذا الاتجاه يؤصل «فطرية التوحيد» عند الإنسان، وهي الفكرة التي انتصر إليها جمهور من علماء الأجناس، وعلماء النفس، وأيدتها الاكتشافات التي قام بها علماء الآثار في مناطق مختلفة من العالم[1].

ولعل هذا هو الرأي الصحيح، خاصة وأنه يتوافق مع ما جاء في الكتب السماوية، فالقرآن الكريم، وهو أوثق مصدر - في هذا المجال - يشير إلى هذه القضية فيقول: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ﴾[2]. ويقول أيضاً: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾[3].

فالكتب السماوية متفقة، على أن الجماعة الإنسانية الأولى، لم تترك وشأنها تستلهم غرائزها وحدها، بغير مرشد ولا مذكر، بل تعهدتها السماء بنور الوحي من أول يوم. فكان «آدم» أبو البشر - عليه السلام - أول المؤمنين الموحدين، وأول المتضرعين الأوابين[4].

ولكن هذا لم يمنع من وجود عناصر في كل أمة من الأمم تتنكر للدين، وتنظر للحياة نظرة غير جادة. فالدنيا في نظر هذه الطائفة، مجرد لهو وعبث، وإن الدين - في نظرها - لا يعدو إلا أن يكون وهماً وخرافة. وهذه العناصر تقل أو تكثر تبعاً للعقيدة السائدة، فالمجتمع الذي يؤمن بفكرة معينة، تنعكس على سلوكياته، وتفرز نوعاً من القيم والعادات والتقاليد يمارسها أفراده، بملء إرادتهم تارة، وبوحي من الضغوط القاهرة من داخل أجنحة المجتمع تارة أخرى. فإذا انحرفت هذه العقيدة عن جادة الصواب، وبعدت عن المواءمة بين المادة والروح، وأصبح مقياسها مادياً صرفاً، شقي فيها الإنسان، وتحولت حياته عن مسارها الطبيعي وهو تحقيق الخلافة لله في الأرض.

---

(1) الدين، محمد عبدالله دراز. ص 106 وما بعدها. بتصرف.

(2) الآية: 172 من سورة الأعراف.

(3) الآية 30 من سورة الروم.

(4) الدين: محمد عبدالله دراز ص 113. بتصرف. مرجع سابق.

ولعل هذا هو السر في اهتمام الإسلام بالموازنة بين المادة والروح، ليؤسس مجتمعاً خالياً من الأمراض والعقد النفسية. وهذا ما سعى القرآن إلى تحقيقه منذ أكثر من أربعة عشر قرناً.

جاء القرآن الكريم، والناس شيع وأحزاب، متضاربون في آرائهم، ومختلفون في عقائدهم، فأيقظ العقل البشري من جهالته، وبين له طريق المعرفة الحقة، والعبادة السليمة، وقص عليه من صفات البارئ ما أوجب عليه معرفته، واختط له منهجاً لم يكن مألوفاً عند الكتب المندرسة التي سبقته.

ذلك أن الكتب السماوية السابقة وإن كانت من عند الله، وكانت تدعو إلى عبادة الله وحده لأنها الأساس الجوهري الذي يقوم عليه الدين. إلا أن يد التحريف والتبديل قد امتدت إليها، وأخضعتها لميول وعواطف البشر، فلم يعد لها صلة بالأصل سوى الاسم. ولكن الإسلام - وهو الدين الخاتم، والعام للبشرية جمعاء - حفظه الله من التغيير والتبديل ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[1]. فجاء وافياً بمتطلبات الفكر الإنساني دونما إفراط ولا تفريط، وهو حين خاطب العقل، لم يطلب منه التسليم من غير فكر ولا روية، بل أقام الدعوة، وبرهن عليها، وحكى مذاهب المخالفين، وتعقبها بالحجة والبرهان، حتى أثبت بطلانها، وصاح بالعقل صيحة نبهته من غفلة طال أمده فيها، وعرض عليه نظام الأكوان والأنفس وما هي عليه من عجائب الصنع وحسن الترتيب، الأمر الذي يستدل به على وجود الخالق العالم القدير سبحانه وتعالى.

ونعى على المقلدين الذين ركنوا إلى أقوال الآباء والأجداد من غير تروٍّ أو تفكير، ونسوا أو تناسوا أن الله قد ركب فيهم عقلاً جعله مناط التكليف والتكريم لبني آدم ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾[2].

---

(1) الآية 9 من سورة الحجر.

(2) الآية 170 من سورة البقرة.

وأرسل إليهم رسلاً مبشرين ومنذرين، ليبينوا للعقل، ويوضحوا له الطريق لفهم العقيدة الصحيحة التي قد تخفى على العقل المجرد المحدود الذي له طاقة ونهاية ينبغي أن يقف عندها، وهي البحث في الأشياء المدركة بالحواس، واتخاذها قاعدة للوصول إلى قوانين ثابتة تفيده في حياته وحركة تقدمه. بيد أن الحقيقة، لا تتفتح أصدافها عن معانيها، إلا لذي قلب نقي، ونظر في الكائنات خالص، وفكر حرٌ لا تشوبه نزعة من تحيز، ولا لوثة من جمود أو تقليد.

وعلى أساس التوافق بين العقل والوحي السماوي لأول مرة في كتاب منزل على لسان نبي مرسل، أصبح للعقيدة الإسلامية منزلة رفيعة متميزة أكسبتها العموم للبشرية بين الأديان السماوية جمعاء. وختمت بالإسلام رسالات السماء، وصار الدينَ الذي ارتضاه الله للناس أجمعين ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[1].

إن الإسلام يقوم على منهج الفطرة السليمة والعقل، بعيداً عن الوهم والخيال، يرسم للإنسان حياته في الحاضر والمستقبل، ويضرب له الأمثلة من الماضي. وقد اختط هذا المنهجَ الرسولُ الأعظم محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ تطبيقاً للوحي الإلهي. فدعا إلى الله الواحد بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادل بالتي هي أحسن ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ﴾[2].

وما لبث الناس ـ ممن هداهم الله للإيمان ـ أن انصاعوا للدعوة، ودخلوا في دين الله أفواجاً، ودانوا بكل ما دعا إليه الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ دون جدال أو سفسطة، وسمعوا ما وصف الله به نفسه في آيات القرآن، وعلى لسان نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ فلم يسألوه عن شيء من ذلك، كما كانوا يسألونه عن الحلال والحرام، وأمور العبادات من صلاة وصوم وزكاة وحج... وإنما عقلوا ما جاء في وصف الله وفهموه وسكتوا عن الحديث في الصفات بعد أن أثبتوا له سبحانه

---

(1) الآية 85 من سورة آل عمران.

(2) الآية 125 من سورة النحل.

وتعالى صفات أزلية من العلم والقدرة والإرادة والحياة والسمع والبصر. . . وساقوا الكلام سوقاً دون تكلف ولا تفلسف.

وكذلك أثبتوا له سبحانه وتعالى ما أطلق على نفسه، ووصف به ذاته من الوجه واليدين ونحو ذلك، مع نفي المماثلة للمخلوقين، فلا تشبيه ولا تعطيل، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت، ولم يكن عند واحد منهم ما يستدل به على وحدانية الله، وإثبات نبوة «محمد» ـ صلى الله عليه وسلم ـ سوى كتاب الله، ولا عرف أحد منهم الطرق الكلامية ولا مسائل الفلسفة[1].

وهكذا استمدوا من القرآن معرفة وجود الله ووحدانيته، وإثبات صفاته، وعرفوا أخبار الأنبياء والرسل مع أقوامهم، وأحوال يوم القيامة من بعث ونشور، وجنة ونار، وفهموا القدر خيره وشره. . . إلى غير ذلك من القضايا التي تشكل أركاناً رئيسة في الإيمان، وأوضحها القرآن أيما إيضاح.

قال «أبو بكر بن العربي»: القرآن ثلاثة أقسام: توحيد، وتذكير، وأحكام. فالتوحيد: تدخل فيه معرفة الخالق بأسمائه وصفاته وأفعاله. والتذكير: ومنه الوعد والوعيد، والجنة والنار والحشر، وتصفية الظاهر والباطن عن أخلاط المعاصي. والأحكام: ومنها التكاليف كلها، وتبيين المنافع والمضار، والأمر والنهي والندب[2].

ولكن ما كاد ينتهي عصر الخلفاء الراشدين، حتى بدأ الخلاف بين المسلمين حول مسائل وموضوعات ظهرت في المجتمع المسلم. وكان الاختلاف في حياة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ ينتهي بمجرد حكمه في تلك القضية أو الحادثة، ولكن من ذا الذي يقوم بهذه المهمة بعده؟ وهو الذي اصطفاه الله ـ تعالى ـ وعصمه

---

(1) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد. الخطط والآثار، جـ3 ص 2، 3 طبعة بولاق، 1270هـ. تصدره: دار التحرير للطبع والنشر.

(2) ابن العربي. القاضي أبو بكر محمد بن عبدالله، قانون التأويل، ص 230. دراسة وتحقيق محمد سليمان. الطبعة الثانية، 1990 دار الغرب الإسلامي. بيروت.

من الخطأ والزلل ﴿ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[1].

ولعل هذا هو السر وراء اختلاف الأنصار والمهاجرين فيمن يخلف الرسول - صلى الله عليه وسلم - بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى، لأنه أمر يهمهم دينياً، بل هو المسيطر على نواحي حياتهم، لأن مقام الخليفة عندهم مقام رفيع، تتعلق به جميع الأمور الداخلية والخارجية في الحرب والسلم، وكل ما تتطلبه الحياة البشرية. وإذا كان هذا الاختلاف قد انتهى ببيعة «أبي بكر الصديق» فقد ظلت له رواسب ظهرت آثارها بعد مقتل «عثمان بن عفان» وبيعة «علي بن أبي طالب» حيث واجه المسلمون أخطر مسألة عرفها تاريخهم، واشتد الخلاف بينهم حولها، وتشعبت فيها وجهات نظرهم، وانقسم المسلمون: إلى فريق يؤيد «عليا» وآخر يؤيد «معاوية» وحصلت بينهم - لأول مرة في تاريخهم - مواجهات بالسيوف والنبال، ترتب عليها قيام عدة فرق أهمها: الخوارج، والشيعة، والمرجئة.

وقد تنبأ بهذا «عبد الله بن عباس» - رضي الله عنه -: خلا «عمر بن الخطاب» - رضي الله عنه - ذات يوم فجعل يحدث نفسه: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد؟! فأرسل إلى «ابن عباس» فقال له: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وقبلتها واحدة، وكتابها واحد؟! فقال «ابن عباس»: يا أمير المؤمنين، إنما أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيما أنزل، وإنه سيكون بعدنا أقوام، يقرؤون القرآن، ولا يدرون فيما نزل، فيكون لهم فيه رأي، فإذا كان كذلك اختلفوا... فإذا اختلفوا اقتتلوا[2].

وهناك أمر آخر كان له أثر بارز في إذكاء روح الخلاف بين المسلمين، وهو دخول كثير من أهل الديانات والفلسفات القديمة في الإسلام، وفي عقولهم بقايا من

---

(1) الآية 2 من سورة الجمعة.

(2) الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد. الاعتصام جـ3. ص 29 - 30، الطبعة الأولى 1332هـ 1914م. مطبعة المنار المصرية. القاهرة.

دياناتهم وفلسفاتهم التي توارثوها عن الآباء والأجداد، لذلك كان تفكيرهم وبحثهم أسيراً لتلك الآراء، الأمر الذي انعكس على أنماط التفكير والبحث في المجتمع الإسلامي.

وقد كان للمعتزلة فضل السبق في الدفاع عن العقيدة الإسلامية أمام تلك التيارات الوافدة، ولكنهم في سبيل الوصول إلى هدفهم كان لزاماً عليهم أن يواجهوا خصومهم بالسلاح نفسه، فركزوا بحثهم في تفهم كنه الوحي على ضوء العقل، الأمر الذي جعل العقل يطغى على الإيمان حتى كاد يخنق العقيدة.

وكان في الطرف الآخر ـ المقابل للمعتزلة ـ المحدثون الذين رأوا في اتجاه المعتزلة انحرافاً عن جادة الصواب، وبعداً عن كتاب الله، وبخاصة بعد أن اتجهت المعتزلة إلى الفلسفة اليونانية تستقي من نبعها، وتغترف من معينها، نقلاً مباشراً، أو بشيء من التحوير والتعديل[1].

وكان على رأس المحدثين الإمام «أحمد بن حنبل» غير أن أتباع هذا الإمام فهموا مذهبه على غير وجهه الصحيح، فغالوا في التمسك بالظاهر، وجمدوا على النص جموداً أدى بهم إلى التجسيم. وتطرفوا في فهم النص حتى كادوا يخنقوا العقل على حساب الإيمان. وصار من المتعذر التقاء هذين الطرفين. بعد أن انحاز كل فريق إلى جهة: فالأول انحاز إلى جانب العقل، والآخر إلى النقل، والصواب عدم الانحياز إلى أحدهما، والانتفاع بكل منهما في حدوده، دون تفريط ولا إفراط. فالحق الذي لا مراء فيه أن النص والعقل كلاهما من الله، وهما يهدفان إلى سعادة البشرية عاجلاً وآجلاً، ولو كان في العقل وحده غناء للنوع الإنساني يهديه إلى غايته من الوجود في هذه الحياة لما كان في حاجة إلى النص والوحي الإلهي.

---

(1) انظر: مقدمة مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. 1/ 23. الطبعة الثانية 1389هـ ـ 1969م. ملتزم النشر والطبع: مكتبة النهضة المصرية.

ولو أمكن أن نفهم النصوص بدون عقل، لكان في إنزالها غناء عن خلق العقل في الإنسان. بيد أن هناك قضية ينبغي التنبه إليها: وهي أنه عند فهمنا للنص يجب أن نجرد العقل من أية مفاهيم مسبقة قد تؤدي إلى إخراج النص عن حقيقته، ونعطي للنص مكان الصدارة، ليكشف عن موضوعه من واقع الفهم اللغوي للألفاظ، والاستعانة بالوقائع والنصوص المنزلة الأخرى.

ولتحقيق هذه الغاية قيض الله لهذا الدين رجلاً أخذ على عاتقه القيام بهذه المهمة، فهو - إلى جانب اعتصامه بكتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وسيرة الصحابة والتابعين - ملم بعلم الجدل، وأصول المناظرة، وما طرأ على عصره من وجوه المعرفة، مما جعله مؤهلاً للقيام بالتوفيق بين أهل السنة ومؤيدي العقل.

ذلكم الرجل هو «أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري» وقد سار أتباعه على الطريق نفسه الذي أرسى قواعده وحدد معالمه. وإن المتتبع لآراء الأشاعرة يرى أنهم لم يبتدعوا مذهباً جديداً، بل كان أكبر همهم التقريب بين الآراء المتقابلة، وتضييق شقة الخلاف بين أنصار السنة وأتباع المنهج العقلي المجرد. وإذا كان الفكر الأشعري لم يجدد كثيراً في نظريات «علم الكلام» فإنه نجح إلى حد كبير في عرضها والدفاع عنها.

ثالثاً: أدلة وجود الله:

تعددت طرق الاستدلال على وجود الله ـ تعالى ـ وتشعبت إلى فروع كثيرة، ترجع في مجملها إلى النقل، والعقل.

وسوف أعرض لها بشيء من الإيجاز، قبل أن أستعرض وجهة نظر «الحليمي» في هذه القضية:

1. السلفيون:

جاء رجل إلى الإمام «أبي حنيفة» ت 246هـ ـ رحمه الله ـ فقال: ما الدليل على الصانع؟.

قال: أعجب دليل، النطفة التي في الرحم، والجنين في البطن يخلقه الله في ظلمة البطن، وظلمة الرحم، و ظلمة المشيمة، ثم إذا كان كما زعم «أفلاطون» الزنديق: إن في الرحم قالباً منطبعاً، ينطبع الجنين فيه، فلزمه أن يكون الولد إما مئناثاً أو مذكاراً، لأن الحقيقة لا تختلف، فلما رأينا المرأة تلد مرة ذكراً، ومرة أنثى، ومرة توأمين، وطوراً ثلاثة، وتريد أن تلد فلا تلد، وتريد أن لا تلد فتلد، وتريد الذكر فتكون الأنثى، وتريد الأنثى فيكون الذكر على خلاف رأي الأبوين، فعرفنا قطعاً أنه قدرة قادر عالم حكيم، وأن الفلاسفة ينادَوْن من مكان بعيد، لقد هلكوا وبالله كفروا، ووقعوا في الهوى، فتباً لمن يدَّعي الفهم وهو أعمى[1].

---

(1) مفيد العلوم ومبيد الهموم. للخوارزمي ص 12. نقلاً عن الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية. للدكتور يحيى هاشم فرغل ص 39 ـ 40. مطبعة دار القرآن الكريم، ملتزم الطبع والنشر: دار الفكر العربي. القاهرة.

2. المعتزلة:

للمعتزلة ثلاثة آراء في هذا الموضوع:

أ ـ جمهور المعتزلة يرون أن معرفة الله ـ سبحانه ـ لا تنال إلا بالعقل، لأن ما عدا الله ـ تعالى ـ فرع على معرفته سبحانه بتوحيده وعدله، لو استدللنا بشيء منها على البارئ، كنا مستدلين بفرع الشيء على أصله، وذلك لا يجوز[1].

ويقوم هذا الدليل على مبدأ حدوث الأجسام، لأنها لا تنفك من الحوادث، ولا تتقدمها، وما لم يخل من المحدث، ولا يتقدمه، يجب أن يكون محدثاً مثله.

يرى القاضي «عبد الجبار» أن هذه هي الدلالة المعتمدة، وأول من استدل بها «أبو الهذيل العلاف» ت 226هـ وهي مبنية على أربع دعاوى:

أولاها: أن في الأجسام معاني هي الاجتماع والافتراق، والحركة والسكون.

والثانية: أن هذه المعاني محدثة.

والثالثة: أن الجسم لم ينفك عنها، ولم يتقدمها.

والرابعة: أنها إذا لم ينفك عنها، ولم يتقدمها، وجب حدوثه مثلها[2].

وهم حين يقيمون دليلهم على هذه الدعاوى، يسلكون في إثباتها مسالك عقلية بحتة تتسم بالدقة والعمق البالغين[3].

وهذا الاستدلال مبني على قياس الغائب على الشاهد، بجامع العلة في كل، وهي الحدوث، ويجعلون إثبات وجود الله حلقة ثانية، تلي كونه تعالى قادراً عالماً، فالنظر في الأجسام يكون لإثبات حدوث العالم، ثم لإثبات احتياجه إلى محدث، ثم إثبات كون هذا المحدث قادراً، ثم عالماً. ومن كان كذلك لابد أن يكون موجوداً، ليصح تعلق القادر بالمقدور، والعالم بالمعلوم. إذ العدم يحيل

---

(1) القاضي أبو الحسين أحمد عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة. ص 88. تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم. حققه وقدم له الدكتور عبد الكريم عثمان. الطبعة الأولى 1384هـ 1965م. مطبعة الاستقلال الكبرى. الناشر: مكتبة وهبة. القاهرة.

(2) شرح الأصول الخمسة. للقاضي عبد الجبار ص 95. مرجع سابق.

(3) انظر: المرجع السابق. ص 88 ـ 122.

التعلق، فلو كان القديم ـ تعالى ـ معدوماً لم يصح كونه قادراً ولا عالماً، والمعلوم خلافه[1].

ب ـ ذهب أصحاب المعارف من المعتزلة، بأن وجود الله ومعرفته لا يحتاج إلى دليل، فالفطرة الإنسانية في أبسط الناس عقلاً تهدي إلى أن لهذا العالم خالقاً، إذ إن معرفة وجود الله مطبوعة في النفس طبعاً، وأدنى التفات من العاقل يسوق إلى الاعتراف بالله ـ تعالى ـ.

بل إن من الناس ـ كما يقول القاضي «عبد الجبار»[2]: من دعاه ذلك إلى أن قال: إن المعارف، وإن كانت مكتسبة كما يقولون، فلن يجوز منه تعالى أن يوجبها علينا، وإن اتفق أن ينظر الإنسان، وتقع له المعرفة بالله ـ تعالى ـ كلف الأفعال، وإن لم يتفق ذلك منه، فهو غير ملوم، وجعلوها من شرائط التكليف فيما عداها. وجوزوا وقوعها على سبيل الاتفاق والتبخيت، ومنعوا لأجل ذلك دخولها تحت التكليف.

جـ ـ أما «النظام» ت 231هـ فإنه يستدل على وجود الله، بحدوث العالم، ويستدل على حدوثه باجتماع الأضداد في المكان الواحد. يقول «النظام»: وجدت الحرَّ مضاداً للبرد، ووجدت الضدين لا يجتمعان في موضع واحد من ذات أنفسهما، فعلمت ـ بوجودي لهما ـ مجتمعين، أن لهما جامعاً جمعهما، وقاهراً قهرهما على خلاف شأنهما. وما جرى عليه القهر والمنع ضعيف، وضعفه، ونفوذ تدبير قاهرٍ فيه دليل حدثه، وعلى أن له محدثاً أحدثه، ومخترعاً اخترعه، ولا يشبهه، لأن حكم ما أشبهه حكمه في الدلالة على الحدث، وهو الله رب العالمين[3].

---

(1) شرح الأصول الخمسة. ص 177.

(2) المغنى في أبواب التوحيد والعدل، جـ12، النظر والمعارف. ص 231. تحقيق الدكتور إبراهيم مدكور، وآخر. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

(3) الخياط، أبو الحسن عبد الرحيم بن محمد بن عثمان. الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد. ص 40، 41. المطبعة الكاثوليكية. بيروت 1957م.

3. الفلاسفة الإسلاميون:

وهم «الفارابي» و«ابن سينا» ومن تبعهما، ويتلخص دليلهم المسمى: بالدليل الوجودي: بأن الله تعالى، وإن أمكن الاستدلال عليه عن طريق العالم الحسي، أو الصعود من المحدثات إليه. فإن الطريق الأمثل والأوثق إلى معرفة وجوده: هو أن نبدأ بالوجود ذاته. فإذا وجدنا من هذا الوجود العام، وجوداً واجباً، فقد وصلنا إلى المطلوب، لأن هذا الوجود الواجب، هو الله ـ تعالى ـ وإلا التفتنا إلى الوجودات الممكنة، وبما أن لكل ممكن علة هي سبب وجوده، فإنا نرتقي في سلسلة المعلولات والعلل، ولكن لابد أن تنتهي هذه السلسلة إلى علة هي واجب الوجود ذاته، وذلك بعد بطلان الدور والتسلسل.

قال «الفارابي»[1]: لك أن تلحظ عالم الخلق، فترى فيه أمارات الصنعة، ولك أن تعرض عنه وتلحظ عالم الوجود المحض، وتعلم أنه لا بد من موجد بالذات، وتعلم كيف ينبغي أن يكون عليه الوجود بالذات؟ فإن اعتبرت عالم الخلق، فأنت صاعد، وإن اعتبرت عالم الوجود المحض فأنت نازل. ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾[2].

وقال «ابن سينا»[3]: تأمل كيف لم يحتج بياننا لثبوت الأول ووحدانيته، وبراءته من الصفات، إلى تأمل لغير نفس الوجود، ولم يحتج إلى اعتبار من خلقه وفعله، وإن كان ذلك دليلاً عليه. لكن هذا الباب أوثق وأشرف، أي إذا اعتبرنا حال الوجود، يشهد به الوجود من حيث هو موجود، وهو يشهد بعد ذلك على سائر ما بعده في الوجود.

---

(1) فصوص الحكم. لأبي نصر الفارابي. ص 56. الطبعة الأولى 1335هـ، مطبعة السعادة. بمصر.

(2) الآية 53 من سورة فصلت.

(3) الإشارات والتنبيهات. مع شرح نصير الدين الطوسي. جـ 3 ص 482. تحقيق: الدكتور سليمان دنيا. ملتزم الطبع والنشر: دار المعارف بمصر 1958.

وإلى مثل هذا أشير في الكتاب الكريم: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾[1]. أقول: إن هذا حكم لقوم. ثم يقول: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾[2]. أقول: إن هذا حكم للصديقين الذين يستشهدون به لا عليه.

غير أن «الفارابي» و«ابن سينا» وإن قللا من قيمة الاستدلال بالمخلوقات الحسية والموجودات، وادعيا بأن دليلهما عقلي محض لا يحتاج إلى تأمل لغير نفس الوجود، فإن دليلهما - في الحقيقة - مستند إلى عالم الخلق والحس، لأنهما اعتمدا على القول: بأن كل ممكن لابد له من علة، ونحن لا نستطيع أن ندرك هذه الحاجة إلا إذا اتجهنا إلى العالم المحسوس[3].

ولقد وصف «أبو البركات البغدادي» هذا الدليل بقوله: إنه من جملة النظر في العلة والمعلول[4].

4 - الأشاعرة:

أ - أبو الحسن الأشعري (ت 330هـ):

استدل الأشعري على وجود الله بقوله: إن سأل سائل فقال: ما الدليل على أن للخلق صانعاً صنعه ومدبراً دبره؟ قيل له: الدليل على ذلك أن الإنسان الذي هو في غاية الكمال والتمام، كان نطفة ثم علقة ثم لحماً ودماً وعظماً، وقد علمنا أنه لم ينقل نفسه من حال إلى حال، لأنا نراه في حال كمال قوته وتمام عقله لا يقدر أن يحدث لنفسه سمعاً ولا بصراً، ولا أن يخلق لنفسه جارحة. يدل ذلك على أنه في حال ضعفه ونقصانه عن فعل ذلك أعجز، لأن ما قدر عليه في حال النقصان فهو في حال الكمال عليه أقدر. وما عجز عليه في حال الكمال فهو في حال النقصان عنه

---

(1) الآية 53 من سورة فصلت.

(2) الآية 53 من سورة فصلت.

(3) انظر: ما كتبه الدكتور محمد البهي في كتابه: «الجانب الإلهي من التفكير الفلسفي» 2/ 213 - 225، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

(4) انظر: المعتبر في الحكمة، لأبي البركات البغدادي 3/ 133 الطبعة الأولى 1358 هـ. تحت إدارة جمعية المعارف العلمية. بحيدر أباد الدكن.

أعجز. ورأيناه طفلاً ثم شاباً ثم كهلاً ثم شيخاً، وقد علمنا أنه لم ينقل نفسه من حال الشباب إلى حالِ الكبر والهرم، لأن الإنسان لو جهد أن يزيل عن نفسه الكبر والهرم ويردها إلى حال الشباب لم يمكنه ذلك، فدل ما وصفنا على أنه ليس هو الذي ينقل نفسه في هذه الأحوال، وأن له ناقلاً نقله من حال إلى حال ودبره على ما هو عليه، لأنه لا يجوز انتقاله من حال إلى حال بغير ناقل ولا مدبر[1].

وقد ورد هذا الدليل بصيغة أخرى، ذكرها في كتابه «أصول أهل السنة والجماعة» المعروف «برسالة أهل الثغر»[2] يقول فيه: اعلموا أرشدكم الله تعالى أن ما أجمعوا ـ رحمة الله عليهم ـ على اعتقاده، مما دعاهم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إليه، ونبههم على صحته، أن العالم بما فيه من أجناسه وأعراضه محدث، لم يكن ثم كان، وأن لجميعه محدثاً واحداً اخترع أعيانه، وأحدث جوارحه وأعراضه، وخالف بين أجناسه.

والفرق بين الصيغتين راجع إلى الخلاف في طريقة العرض: ففي «رسالة أهل الثغر» أخذ بالأسلوب التقريري الإخباري الذي يروي عن السلف إجماعهم على القضايا التي ذكرها. أما في «اللمع» فإنه أخذ بمبدأ الرد على المخالفين، وبيان صحة مذهبه، مؤيداً رأيه بما توفر له من الحجج العقلية[3].

ويذكر «الشهرستاني» دليلاً ينسبه إلى «الأشعري» ويسميه دليل الإبطال (أبطال القول بقدم العالم) يقول فيه: لو قدرنا قدم الجواهر، لم يخل من أحد أمرين: إما أن تكون مجتمعة أو مفترقة، أو لا مجتمعة ولا مفترقة، أو مجتمعة ومفترقة معاً، أو بعضها مجتمع وبعضها مفترق. وبالجملة ليست تخلو عن اجتماع وافتراق، أو جواز طريان الاجتماع والافتراق، وتبدل أحدهما بالثاني، وهي بذواتها

---

(1) انظر: كتاب اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، للإمام أبي الحسن الأشعري، ص 18، 19. تحقيق: الدكتور حمودة غرابة. دار التوفيق النموذجية للطباعة. الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة.

(2) للإمام أبي الحسن الأشعري. ص 65. تحقيق: الدكتور محمد السيد الجليند. مطبعة التقدم.

(3) انظر: مقدمة أصول أهل السنة والجماعة، للأشعري. تحقيق محمد السيد الجليند. ص 15.

لا تجتمع ولا تفترق، لأن حكم الذات لا يتبدل وهي قد تبدلت، فإذن لابد من جامع فارق، فيترتب على هذه الأصول أن ما لا يسبق الحادث فهو حادث[1].

ب ـ القاضي أبو بكر الباقلاني (ت 403 هـ):

يستدل «الباقلاني» على وجود الله بما يعرف بدليل الاختراع، وقد اعتنى به قدماء الأشاعرة، أكثر من عنايتهم بدليل العناية، بل إن «الأشعري» نفسه اكتفى بصورة واحدة منه في كتابه «اللمع» وهي صورة خلق الإنسان... كما تقدم. وملخص هذا الدليل: أن هذه الموجودات مخترعة، وأن كل مخترَعٍ لابد له من مخترِعٍ[2].

وقد عبر عنه «الباقلاني» بوجوه مختلفة نذكر منها:

1 ـ التغير من حال إلى حال، ومن صفة إلى صفة. وما كان هذا سبيله ووضعه كان محدثاً. وقد بين نبينا ـ صلى الله عليه وسلم ـ بأحسن بيان يتضمن أن جميع الموجودات، سوى الله محدثة مخلوقة، لما قالوا له: يا رسول الله! أخبرنا عن بدء هذا الأمر؟ فقال: نعم كان الله ولم يكن شيء، ثم خلق الله الأشياء.

وكذلك «الخليل» عليه السلام ـ إنما استدل على حدوث الموجودات بتغيرها، وانتقالها من حالة إلى حالة، لما رأى الكوكب قال: «هذا ربي...» الآيات (76 ـ 79 من سورة الأنعام) فعلم أنها لما تغيرت، وانتقلت من حال إلى حال، دلت على أنها محدثة مفطورة مخلوقة، وأن لها خالقاً، فقال عند ذلك: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا﴾[3].

---

(1) انظر: نهاية الإقدام في علم الكلام، عبد الكريم الشهرستاني ص 11. تحقيق: الفرد جيوم. مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة.

(2) ابن رشد. مناهج الأدلة في عقائد أهل الملة. ص 152. تقديم وتحقيق: الدكتور محمود قاسم. الطبعة الثالثة. ملتزم الطبع والنشر: مكتبة الأنجلو المصرية.

(3) الآية 79 من سورة الأنعام.

وإذا صح حدوث العالم، فلا بد له من محدث أحدثه، ومصور صوره، والدليل على ذلك: أن الكتابة لابد لها من كاتب كتبها، والصورة لابد لها من مصور صورها، والبناء لابد له من بان بناه. فإنا لا نشك في جهل من أخبرنا بكتابة حصلت بنفسها لا من كاتب، وصناعة لا من صانع، وحياكة لا من ناسج.

وإذا صح هذا وجب أن تكون صور العالم، وحركات الفلك متعلقة بصانع صنعها، ومحدث أحدثها، إذ كانت ألطف وأعجب صنعاً من سائر ما يتعذر وجوده إلا من صانع[1]. وهذا الدليل يستند إلى مبدأ السببية، لأنه إذا لم يمكن تصور صناعة بدون صانع، فإن العالم بما فيه من دقة الصنع والإبداع والإتقان لابد له من صانع مدبر حكيم.

2 ـ يستدل «الباقلاني» على إثبات الصانع بأدلة أخرى تتفرع من دليل الحدوث، فيقول: علمنا بتقدم الحوادث بعضها على بعض، وتأخر بعضها على بعض، مع علمنا بتجانسها وتشاكلها، فلا يجوز أن يكون المتقدم منها متقدماً لنفسه، لأنه لو تقدم لنفسه، لوجب تقديم كل ما هو من جنسه معه، وكذلك المتأخر منها، لو تأخر لنفسه وجنسه لم يكن المتقدم منها بالتقدم أولى منه بالتأخر، وفي علمنا بأن المتقدم من المتماثلات بالتقدم أولى منه بالتأخر، دليل على أن له مقدماً قدمه، وعاجلاً عجله في الوجود مقصوراً على مشيئته[2].

هذا وقد استشعر «الباقلاني» وجود اعتراض مؤداه: أنه ليس من الضروري أن يكون للعالم المحدث فاعل أحدثه، فقد يكون العالم فاعلاً لنفسه. يجيب «الباقلاني» على هذا الاعتراض بقوله: ويدل على صحة أن الموجودات لا يجوز أن تكون فاعلة لنفسها: أنا وجدنا منها الموات والأعراض، أعني الجمادات التي لا حياة فيها، لا

---

(1) الباقلاني، القاضي أبو بكر بن الطيب. الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به. ص 30، 31. تحقيق وتعليق وتقديم: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، الطبعة الثالثة 1413هـ 1993م. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(2) الباقلاني. الإنصاف ص 31. مرجع سابق.

يجوز أن تكون فاعلة لنفسها ولا لغيرها، لأن من شرط الفاعل أن يكون حياً، قادراً، فبطل كونها محدثة لنفسها، بل لها محدث أحدثها[1].

3 ـ يتخذ «الباقلاني» من تطور حياة الإنسان دليلاً على وجود الله، فيقول: إنا وجدنا أنفس الموجودات في العالم الحي القادر العاقل وهي الآدمي أكمل الموجودات، وقد كان في ابتداء أمره نطفة ميتة لا حياة فيها ولا قدرة، ثم نقل إلى العلقة، ثم إلى المضغة، ثم من حال إلى حال، ثم بعد خروجه حياً من الأحشاء إلى الدنيا. تعلم، وتحقق أنه كان في تلك الحالة جاهلاً بنفسه وتكييفه، وتركيبه، ثم بعد كمال عقله، وتصوره، وحذقه وفهمه، لا يقدر ـ في حال كماله ـ أن يحدث في بدنه شعرة، ولا شيئاً مهما كان ضئيلاً، فكيف يكون محدثاً لنفسه، وفاعلاً لها في حال نقصه.

وإذا بطل منه ذلك في حال كماله، كان أولى أن يبطل ذلك منه في حال نقصه، ولم يبق إلا أن له محدثاً أحدثه، ومصوراً صوره، ومنقِّلاً نقله[2] وهو الله سبحانه وتعالى.

---

(1) الباقلاني. الإنصاف ص 31، المرجع السابق بتصرف.

(2) الباقلاني. الإنصاف ص 31، 32، المرجع السابق، بتصرف.